حملة عنيفة على الجزائر في الرباط ردا على احتفالات البوليزاريو بعيدها الـ30

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

يتواصل تبادل الهجمات الاعلامية بين المغرب وجبهة البوليزاريو حول احتفالات نظمتها الجبهة في منطقة تيفاريتي الصحراوية الواقعة خارج اطار الجدار الامني الذي يزنر الصحراء الغربية بمناسبة الذكرى الثلاثين لاعلان جمهوريتها.

واعتبر المغرب اختيار تيفاريتي التي تبعد 70 كلم عن مدينة سمارة الحاضرة الروحية للصحراء خرقا لقرار وقف اطلاق النار الذي اتخذه مجلس الامن الدولي خريف 1991 والذي اعطى المناطق الصحراوية خارج الجدار وضعية المناطق العازلة.

ودعت جبهة البوليزاريو لحضور احتفالاتها حشودا من ممثلي الدول المؤيدة لها والمعترفة بجمهوريتها وممثلي الاحزاب والمجتمع المدني في عدد من الدول الاوروبية والافريقية وامريكا اللاتينية المؤيدة لها.

الا ان دولا افريقية نفت مشاركتها الرسمية في هذه الاحتفالات وقال وزير داخلية غينيا بيساو ان بلاده تدعم وحدة المغرب الترابية واكد عدم مشاركة حكومة بلاده في احتفالات تيفاريتي وجدد دعم بلاده للوحدة الترابية المغربية.

وقال ارنيستو كارفالو وزير الداخلية الغيني عقب مباحثات أجراها بالرباط مع نظيره المغربي شكيب بنموسى أن بلاده «لم تشارك ولن تشارك في هذه الاحتفالات» وان حكومة بلاده «ليست هناك ولن تتوجه أبدا الى هناك من أجل المشاركة في احتفالات» لان موقفها «واضح منذ البداية: فنحن ندافع مئة بالمئة عن الوحدة الترابية للمغرب».

وكانت وكالة الأنباء الجزائرية قد أفادت بأن احتفالات الذكرى الثلاثين لاعلان الجمهورية الصحراوية بدأت بحضور وفود من نحو15 بلدا» من بينها غينيا بيساو.

ووصفت وكالة الانباء المغربية ما اوردته وكالة الانباء الجزائرية بـ«الافتراءات»، وقالت أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد محاولة من الانفصاليين (جبهة البوليزاريو) ومن الجزائر التي تشكل مصدر دعمهم الوحيد، لتضخيم عدد الوفود المشاركة في هذه الاحتفالات المزعومة لاعطاء الانطباع بأن هناك «دعما دوليا لقضية الشعب الصحراوي».

ونفى وزير داخلية غينيا بيساو السيد ارنيستو كارفالو «مطلقا» مشاركة وفد من بلاده في احتفالات ذكرى اعلان «الجمهورية الصحراوية» الوهمية.

ونقلت الوكالة عن ارنيستو كارفالو قوله «انني أنفي نفيا مطلقا أن يقال بأن وفدا قد غادر غينيا بيساو للمشاركة في هذه الاحتفالات»،مضيفا أن هذه «ليست المرة الأولى التي يطلق فيها هؤلاء (انفصاليو البوليزاريو) هذه المعلومات المجانية».

وأضاف أن «الأنباء التي تحدثت عن ارسال بلادي وفدا الى الجمهورية الصحراوية الوهمية للمشاركة في هذه الاحتفالات ما هي الا ادعاءات عارية من الصحة».

وقال وزير الداخلية الغيني الذي يقوم حاليا بزيارة للمغرب «اننا لا نعترف بالجمهورية الصحراوية المزعومة، ولن نعترف بها أبدا، هذا أمر أكيد ، لا جدال فيه».

وجدد ارنيستو كارفالو التأكيد على موقف بلاده الثابت المساند للوحدة الترابية للمملكة، مشيرا الى أن الأمر يتعلق بقضية ليست «محل نقاش» وأن «المشكل غير مطروح أصلا»، مؤكدا أن «المغرب قائم كما هو، ولن يخضع أبدا للتقسيم».

واولت الصحف المغربية الصادرة امس الاثنين اهتماما باحتفالات جبهة البوليزاريو في تيفاريتي التي وصفتها بـ«عملية تضليل تمارسها جبهة البوليزاريو والتي تكرست هذه السنة بتوغله السافر في منطقة تيفاريتي التي تفرض مقتضيات وقف اطلاق النار على البوليزاريو» التي اقرتها الامم المتحدة عدم ولوجها مؤكدة ان استراتيجية اعداء الوحدة الترابية للمغرب الرامية الى الفصل بين المغرب وامتداده الصحراوي لا تعبر الا عن نزعة سخيفة لفرض هيمنة جيوسياسية غير مشروعة.

وتعتقد صحيفة «الاحداث المغربية» (مستقلة) ان نزاعا حول الصحراء يعود الى الواجهة من خلال «الاستعدادات الاستفزازية» للبوليزاريو للاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيس جمهوريتها بمنطقة تيفاريتي ضدا على مواثيق الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي. وقالت «مرة اخرى تسقط ورقة التوت لتعري مزاعم البوليزاريو بامتثالها لما سبق ان تعهدت به امام المنتظم الدولي بدءا باتفاقيات وقف اطلاق النار مرورا باتفاقية هيوستن على علاتها وصولا الى مخطط بيكر الاخير الذي رفضه المغرب جملة وتفصيلا دون الحديث عن تحريضها للمواطنين في الاقاليم الجنوبية واستغلال حركاتهم الاجتماعية التي لا يخلو منها اي مجتمع في دعايتها المعادية للوحدة الترابية للمغرب».

ورأت الجريدة ان «الاستعدادات الهائلة والامكانات الكبيرة التي توفرت للاحتفالات كان من المفروض ان يوجهها الزعماء للبوليزاريو لمساعدة الأسر المنكوبة جراء الفيضانات التي وقعت بمخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف وتوزيع المساعدات الدولية التي وصلت من منظمات انسانية و تسخيرها في استفزاز المغرب والسير عكس جهود المنتظم الدولي الرامية الى ايجاد حل سياسي متفاوض عليه تحت السيادة المغربية لنزاع مفتعل دام ثلاثة عقود».

وكتبت جريدتا «بيان اليوم» و«البيان» لسان حزب التقدم والاشتراكية أن «أكبر خدع النصف الثاني من القرن العشرين عرفت كيف تجد امتدادا لها بسبب الاحلام الجيوسياسية غير المحدودة لجزائر توسعية مازالت تفضل استهلاك أكلة باردة متبقية من حرب باردة تم تجاوزها منذ 16 سنة» مبرزة ان خلق ومن ثمة استمرار الجمهورية الصحراوية يعتبر في حد ذاته مساسا واضحا بلب الاطروحة التي تنبني عليها الدعاية المروج لها من قبل الجزائر وكيان البوليزاريو.

وأكدت الجريدتان في افتتاحية تحت عنوان «انشاء الجمهورية الصحراوية يتنافى تماما مع مبدأ حق تقرير المصير» انه لا يمكن «الادعاء بحق تقرير المصير مع الاحتفاء في نفس الوقت بجمهورية غير منبثقة عن عملية لاعمال هذا الحق»، مضيفة ان «الشعب الصحراوي هو في الحقيقة جزء من الشعب المغربي بهويته وبكامل حقوقه. بمعنى اخر اذا كان هناك شعب صحراوي لماذا لا نفهم منه انه يشمل أيضا الصحراء الجزائرية»

وفي مقال تحت عنوان «جمهورية الوهم 30 سنة من التضليل. الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائه» كتبت جريدة «العلم» (لسان حزب الاستقلال) «بعد 30 سنة تظل جمهورية عبد العزيز والمحيطون به اسيرة الوهم امام واقع مغربية الاقاليم الجنوبية»، مشيرة الى انه «في لعبة التضليل كانت الجزائر قد اطلقت مع صنيعتها البوليزاريو قبل 30 سنة خرافة وجود «شعب صحراوي» بمليون نسمة طمعا في خدع الرأي العام الدولي لحمله على تصديق مشروعية اعلان جمهورية الوهم».

وشددت الجريدة على أن «التضليل الذي يمارسه البوليزاريو لن يغير اليوم في تيفاريتي من واقع الأمر لأن جمهوريتها ستظل قائمة فقط في الخيال المريض لمن اطلقها» مؤكدة ان «جمهورية اليوم وغدا ستظل مجرد جمهورية وهم، حين يحتفل الشعب المغربي بالذكرى الثلاثين لرفع العلم المغربي فوق الصحراء وانسحاب آخر جندي اسباني من المنطقة لتظل الصحراء في مغربها ويظل المغرب في صحرائه».

وتحت عنوان «الجزائر تنقل البوليزاريو الى ارض مغربية» كتبت جريدة «الصباح» ان «الجزائر هي التي تدفع في اتجاه نقل البوليزاريو الى منطقة تيفاريتي المغربية اذ أنها تتوفر على مشروع متوسط المدى تنوي من خلاله التخلص من مخيمات المواطنين الصحراويين الموجودة على ترابها في منطقة تندوف» مضيفة انه بذلك « ستكون الجزائر قد ضربت عصفورين بحجر، اذ ستتخلص من وجود الانفصاليين على ارضها وبالتالي ستدر على من يتهمها بمساندة البوليزاريو بان الاخيرة عادت تعمل من على ارضها».

ودعت جريدة «اوجوردوي لوماروك» الامم المتحدة الى تحمل مسؤولياتها لوقف ممارسات البوليزاريو التي تريد فرض سياسة الأمر الواقع على المغرب بتنظيمها لأنشطة بالمنطقة العازلة بالصحراء والخروقات المتكررة التي ترتكبها بمنطقة تيفاريتي المغربية.

وطالبت الصحيفة الامين العام للامم المتحدة اجبار جبهة البوليزاريو على اخلاء هذه المنطقة فورا دون قيد او شرط او ادعاءات مجانية من أجل حفظ الأمن بالمنطقة وتطبيق مقتضيات اتفاق وقف اطلاق النار الموقع سنة1991 بين الاطراف المعنية تحت اشراف الأمم المتحدة.

واعتبرت الجريدة ان «الفعاليات السياسية والحزبية والجمعوية المغربية مطالبة بتكثيف المبادرات الرامية الى دحض اكاذيب البوليزاريو واساليبهم التضليلية من اجل ايجاد حل سياسي سلمي لقضية الصحراء في اطار السيادة المغربية».

الملك محمد السادس في كينشاسا امس برفقة الرئيس الكونغولي جوزيف كابيلا، ضمن جولة افريقية من اهدافها جلب الدعم لبلاده في نزاع الصحراء الغربية

الجزائر: استمرار دعم البوليزاريو وتمسك بالقرارات الدولية

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

جدد الرئيس الجزائري تأكيد موقف بلاده ازاء قضية نزاع الصحراء الغربية واكد تمسكها بتطبيق لوائح الامم المتحدة الداعية الى تقرير مصير الشعب الصحراوي.

وقال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رسالة الى زعيم البوليزاريو، محمد عبد العزيز، بمناسبة الذكرى الثلاثين لقيام «الجمهورية الصحراوية»، ان الاحتفالات بهذه الذكرى «تشكل موقفا بالغ الاهمية لاثبات هوية الشعب الصحراوي ومحطة حاسمة في مجرى كفاح الشعب الصحراوي في سبيل تحرره من الاستعمار».

وشدد بوتفليقة في رسالته على «تسوية عادلة لنزاع الصحراء الغربية من خلال استفتاء لتقرير المصير في اطار لوائح الامم المتحدة».

وقال ان الجزائر «ستواصل تحمل مسؤولياتها بخصوص هذا النزاع القائم منذ ثلاثة عقود والى غاية ايجاد تسوية سلمية ونهائية له».

ومثّل الجزائر في هذه الاحتفالات الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات المغاربية والافريقية عبد القادر مساهل، ووزير المجاهدين محمد شريف عباس، وممثلون عن احزاب سياسية الجزائرية.

وشهدت منطقة تيفاريتي الواقعة على بعد 300 كلم عن مخيمات اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف في اقصى جنوب غرب الجزائر احتفالات بمناسبة مرور الذكرى الثلاثين لقيام «الجمهورية الصحراوية» بمشاركة ممثلين عن 37 دولة في العالم وممثلين عن منظمات وجمعيات حكومية وغير حكومية مساندة للشعب الصحراوي.

واكد «الرئيس» الصحراوي محمد عبد العزيز في خطاب القاه بهذه المناسبة رفضه لاقتراح الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب لانهاء النزاع.

وقال ان الاقتراح «ما هو في حقيقة الامر سوى محاولة لفرض حل استعماري يلغي كل قرارات الامم المتحدة وعشرات القرارات الدولية الداعية الى انهاء الاحتلال في منطقة الصحراء الغربية من خلال تنظيم استفتاء عام لتقرير المصير».

وقال عبد العزيز ان «تعنت المغرب وسعيه الى فرض حلول مرفوضة مسبقا لن يؤدي الا الى ادخال كل المنطقة في حالة اللاستقرار».

وجدد «الرئيس» عبد العزيز التأكيد على «حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير»، وقال انه «مبدأ لن يقبل أي تفاوض» داعيا المجموعة الدولية الى الضغط على المغرب لارغامه على فتح «الاراضي الصحراوية المحتلة» امام الوفود الدولية من صحافيين وبرلمانيين «لفضح الممارسات القمعية التي يتعرض لها السكان الصحراويون في الاراضي المحتلة ومحاكمة مقترفيها».

واحيا سكان الصحراء امس بـ«المناطق المحررة» في منطقة تيفاريتي هذه المناسبة تحت شعار «الدولة الصحراوية حقيقة لا رجعة فيها».

وحضر الاف الصحراويين الى مكان الاستعراض العسكري الذي جرى للمناسبة.

وهذه اول مرة تقرر جبهة البوليزاريو المطالبة باستقلال الصحراء الغربية تنظيم هذه الاحتفالات فوق ما تسميه «الاراضي المحررة»، وهو قرار اعتبرته السلطات المغربية استفزازا لها.

وحضر نحو 500 شخص يمثلون جمعيات ومنظمات حكومية وغير حكومية من اكثر من 50 دولة للمشاركة في ندوة دولية الاحد للتضامن مع الشعب الصحراوي. وادانت الندوة «القمع الذي تمارسه السلطات المغربية بحق سكان الصحراء»، وحملوا مجلس الامن والامم المتحدة مسؤولية استمرار المغرب في تمسكه بمواقفه الرافضة للقرارات الدولية الخاصة بتقرير المصير في الصحراء الغربية.

وتناول الكلمة خلالها الوزير الاول الصحراوي عبد القادر عمر الذي رفض هو الاخر فكرة الحكم الذاتي التي تروج لها السلطات المغربية ووصفه بـ«الحل المشبوه» حيث طالب مجلس الامن الدولي الى التدخل العاجل من اجل حل النزاع الصحراوي.

وتساءل من جهته محمد سيداتي الوزير الصحراوي المكلف بالعلاقات مع الاتحاد الاوربي عن السبب الذي يجعل الامم المتحدة تتهاون في ارغام الرباط في تطبيق اللوائح الاممية.وقال ان فرنسا تبقى الطرف المباشر الذي يعيق تطبيق هذه اللوائح.

وقررت جبهة البوليزاريو بمناسبة هذه الاحتفالات تفجير مخزونها من الالغام المضادة للافراد التي تم تفجيرها.

يصرخ بأعلى صوته «انا بريء» مع اقتراب الذكرى الثانية لوقوعها

قصة شاب مغربي تتهمه اسبانيا بتفجيرات مدريد وتحتجز سلطات بلاده جواز سفره.. فضاع عنه حق الدفاع عن نفسه

تطوان (المغرب)

«القدس العربي»

من مدريد من حسين مجدوبي:

أيام معدودة تفصل عن حلول الذكرى الثانية للتفجيرات 11 اذار/مارس 2004 التي هزت العاصمة مدريد، ويستمر القضاء في التحقيق دون أن يتوصل الى العقل المدبر ولم تشرع بعد الجلسات العلنية للمحاكمة. ويستغل اليمين الاسباني كل هذا ليلمح الى تورط المغرب معتمدا على مهاجر مغربي اسمه محمد الحداد يتهمه بالمشاركة في الاعتداءات، هذا الأخير الذي يطالب السلطات المغربية بتسليمه جواز السفر للتوجه الى مدريد للمثول أمام القضاء الاسباني والرد على كل الاتهامات.

وترتب عن الغموض القضائي وتضارب تقارير الشرطة والمخابرات حرب حقيقية تجري في الساحة الاعلامية الاسبانية بين الصحافة الموالية للحكومة الاشتراكية مثل جريدة «البابيس» واذاعة «كادينا سير» وتتهم تنظيم القاعدة بتنفيذ اعتداءات 11 اذر/مارس، والصحافة المؤيدة للمعارضة اليمينية بزعامة الحزب الشعبي مثل اذاعة «كوبي» وجريدة «الموندو» والتي تروج لأطروحة مفادها أن التفجيرات كانت تهدف الى طرد الحزب الشعبي من الحكم ونفذتها أطراف متعددة انطلاقا من ايتا الى المخابرات المغربية.

وتعتمد وسائل الاعلام اليمينية والحزب الشعبي في اتهامهما للمغرب على فرضية الانتقام المغربي كرد على ما حدث في جزيرة تورة (ليلى) في صيف 2002 عندما اقتحمت قوات خاصة الجزيرة وطردت الجنود المغاربة.

وتؤكد أن مهاجرا مغربيا على صلة بالأجهزة المغربية وضع القنابل في القطارات وهرب الى المغرب وتخبئه المخابرات، وتعني محمد الحداد الذي وجد نفسه «فجأة وسط هذه الدوامة الخطيرة في لعبة مصالح دولية»، كما يصرح للقدس العربي.

هذا المواطن المغربي أثيرت حوله أكثر من ضجة في اسبانيا، ويبدو كأن جهات ما في الرباط لأسباب مبهمة تحتجز جواز سفره وتحول دون انتقاله الى اسبانيا لكي يمثل أمام القاضي خوان ديل أولمو للرد على جميع الاتهامات التي وجهته اليه وبهذا يزيل رسميا عنه تهمة التورط في تفجيرات 11 مارس. تصرف يغذي كل الشكوك.

والتساؤل العريض، كيف وجد الحداد نفسه فجأة وسط هذه «المعمة»؟

بدأت حكاية الحداد مع التفجيرات سنة 2000، حيث جرى اعتقال خلية في اسطنبول قيل أنها تابعة «للجماعة الاسلامية المقاتلة المغربية» وكان أحد الأفراد يحمل اسم محمد الحداد، لكن تبين لاحقا أن الجواز كان مزيفا وهو الجواز الذي ضاع منه (الحداد) واستعمله مغربي اسمه أقصريين عاش في مدريد فترة ويوجد الآن معتقلا في قاعدة غوانتانامو. منذ ذلك التاريخ واسم الحداد في قائمة المشتبه فيهم، والمثير أن كتاب «11 مارس، الانتقام» يتحدث عن محمد الحداد كمعتقل في اسطنبول رغم أن شرطة هذا البلد نفت وجود الحداد وقتها في تركيا وانما شخص فقط استعمل جوازه الضائع.

ويقول محمد الحداد حول هذه النقطة في تصريحات للقدس العربي «عندما جرى اعتقال أقصريين كنت أعمل في أحد المصانع في مدريد وهناك شهود عيان اسبان وليس فقط مغاربة يؤكدون ذلك، بل أن مصلحة الضمان الاجتماعي شاهدة على ذلك بحيث أنها لم تسجل غيابي. الشرطة التركية أخذت بصمات وصور المغاربة المعتقلين في اسطنبول، والبصمات التي تم ارسالها الى الشرطة المغربية والاسبانية بينت بالدليل الواضح أنني لم أكن في تركيا ولا ذهبت الى ايران كما قال الكتاب وروجت له بعض وسائل الاعلام، بل كنت في مدريد وأن البصمات تعود الى أقصريين الذي استعمل جواز سفري الذي فقدته».

عندما وقعت التفجيرات وأمام حجم الخسائر البشرية وهول الصدمة، بدأت الأجهزة الأمنية الاسبانية تفتش في ملفات جميع الذين لهم علاقة من بعيد أو قريب ببعض الحركات الاسلامية أو الاجرام المنظم. فبعث القضاء الاسباني الى المغرب يطلب اعتقال محمد الحداد للاشتباه في تورطه في تفجيرات 11 مارس بعدما تقدم مهاجر ادعى أنه رآه في اليوم الموالي للاعتداءات الارهابية وهو يغادر نحو المغرب.

محمد الحداد

ويقول الحداد «أتى أفراد المخابرات والشرطة المغربية تبحث عني في الأماكن التي أتردد عليها، فسلمت نفسي اليهم لاحقا، ونقلت الى مركز تمارة التابع للمخابرات المدنية (اقليم الرباط) وهناك قضيت 45 يوما بالتمام والكمال حتى الافراج عني نهاية نيسان/أبريل 2004 بعد استنطاقات ماراتونية كانت تستغرق ساعات».

محمد الحداد يؤكد أنه منذ كانون الثاني/يناير 2004 وهو يتواجد في المغرب «لقد ادعت الصحافة والشرطة الاسبانية في البدء أنني كنت في مدريد وأن هناك شهود عيان رأوني في قطار ما يوم الانفجار». ويضيف «أتساءل، اذا كنت في القطارات التي استهدفت، فهذا يعني أنني كنت مع المجموعة التي قامت بالاعتداء ووضعت القنابل، فأين حامضي النووي أو بصماتي في أي من الأمكنة التي تتبعتها الشرطة الاسبانية بل أكثر من هذا لماذا لم يذكر اسمي أي أحد من المعتقلين الذين تجاوزوا المئة، هل يمكن لأكثر من مئة شخص أن يتفقوا على التستر عني»؟

ويستطرد قائلا لـ«القدس العربي»: «قبل شهرين من الاعتداءات، ولأسباب عائلية طارئة، دخلت الى المغرب لأن الوضع الصحي لزوجتي كان مضطربا جدا، خاتم شرطة حدود باب سبتة (نقطة حدودية بين اسبانيا والمغرب) واضح على جواز سفري ولتأت لجنة دولية لتتأكد من تاريخ وضع المداد الذي يحمل أحد أيام الأسبوعين الأولين من كانون الثاني/يناير 2004».

جرى التحقيق مع محمد الحداد في مقر المخابرات المدنية في تمارة لمدة بلغت 45 يوما وأفرج عنه بعدما تبين أنه بريء ولا تجمعه أية علاقة بالجماعات المتطرفة، لكن اليمين الاسباني شن عبره حملة قوية ضد المغرب.

ويقول «فجأة وجدت نفسي وسط قضية أكبر مني ألبسوني اياها ظلما، لقد تم اعتمادي أساسا لتوجيه الاتهام للمغرب، بل أن رئيس الحكومة الاسبانية خوسي لويس رودريغيث سبتيرو سئل عني في البرلمان وفي اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي تفجيرات 11 اذار/مارس الارهابية. كنت أشاهد ذلك في التلفزيون الاسباني ولا أصدق ما أراه وما أسمعه، هل أنا محمد الحداد الانسان العادي قد تحولت الى قضية دولية شائكة».

ورغم أن القضاء الاسباني حسم مؤقتا في براءة محمد الحداد، فالسلطات المغربية تمنع عنه جوازه للانتقال الى مدريد. ويقول حاجي الحبيب محامي محمد الحداد للقدس العربي «تقدمنا بطلبات الى جهات مختلفة من ضمنها المخابرات والشرطة ووزير العدل محمد بوزوبع نطلب استعادة جواز سفر موكلي محمد الحداد، فلم يصدر أي قرار قضائي بحرمانه من الجواز. ان ما أقدمت عليه الدولة المغربية يعتبر تعسفا حقيقيا بكل المقاييس، ويعد عملا خطيرا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانعكاسات الوخيمة التي ترتب عنها حرمان موكلي من السفر ليس فقط حرمانه من جمع الشمل مع عائلته بل التهم التي وجهت الى المغرب بسبب هذه القضية وحرمانه من الدفاع عن نفسه أمام القضاء الاسباني».

مصدر مطلع في المغرب ابلغ «القدس العربي» ان محمد الحداد «تعرض للاعتقال بطريقة غير قانونية، ويبدو أن وزارة العدل لم تكن على علم بعملية الاعتقال في البدء، وحتى يغطي بعض المسؤولين على عملية الاختطاف يبدو أن طرفا ما أخبر الجانب الاسباني في البدء أن محمد الحداد غير موجود، ولاحقا تم الاعتراف بوجوده في تمارة، وقتها بدأ الرد الرسمي على مطالب القضاء الاسباني باستنطاق الحداد وتحليل حامضه النووي، وتبين أنه بريء، لكن كان على وزارة الداخلية تسليمه جواز سفره لكي يذهب الى اسبانيا ليزيل عنه التهمة وعن المغرب».

مصادر قضائية في المحكمة الوطنية في اسبانيا صرحت للقدس العربي «المغرب لم يكن واضحا في البدء في ملف محمد الحداد، لم تكن هناك أجوبة سريعة بل أن التوصل بالحامض النووي انتظرناه طويلا لسبب بسيط أن المغرب في البدء نفى وجود هذا الشخص».

وتوضح المصادر ان هناك اتفاقية تسليم المجرمين والارهابيين والمشتبه فيهم بين اسبانيا والمغرب، ونتساءل لماذا لم يقم المغرب بترحيل الحداد فورا الى اسبانيا ووضعه رهن التحقيق في مدريد، لماذا يحتفظ به حتى الآن؟ وتمضي قائلة: «نحن لا نشك في نية وجدية التعاون القضائي مع المغرب، لكن عندما يقع تلاعب وتماطل من هذا النوع، فهذا يخلق شكوكا قوية. عموما، كانت هناك بعض الشكوك البسيطة حول الحداد، ومع الأسف الشديد التماطل المغربي في البدء دفع بجزء من الشرطة والقضاء الى الأخذ بعين الاعتبار هذه الشكوك».

في غضون ذلك، يقول ناشط مغربي مقيم في اسبانيا فضل عدم الكشف عن اسمه «كشف استطلاع للرأي أنجزته مؤسسة سيغما دوس أن 37 % من الاسبان يعتقدون في تورط المخابرات المغربية في تفجيرات 11 مارس وكل هذا ناتج عن الاتهامات التي وجهت الى محمد الحداد في الاعلام، فهل المغرب واع بما سببه للهجرة المغربية من تماطل في تعاونه في ملف الحداد ومنعه من القدوم الى مدريد، لماذا لا يتدخل وزير العدل محمد بوزوبع ليعطي جواز السفر الى هذا المواطن ليسافر الى مدريد ويمثل أمام القضاء، وبهذا يضع حدا لكل هذه الزوبعة التي تسيء للهجرة وبلادنا، فكل تأخر يزكي جميع الاتهامات؟».

مغاربة يلتقون سفير الدنمارك بالبرتغال لبحث موضوع الرسوم الكاريكاتورية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: اكدت مصادر حزبية مغربية انباء عن اجتماع لم يعلن عنه بين حزب العدالة والتنمية الاصولي المغربي والسفير الدنماركي في البرتغال الذي يشرف على مصالح بلاده في المغرب.

وقال عبدالله بها رئيس فريق حزب العدالة والتنمية في مجلس النواب ان الاجتماع عقد بطلب من السفير الدنماركي خصص لمناقشة أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم.

واكد بها الذي ترأس وفد الحزب في الاجتماع ان السفير الدنماركي اشاد بردود الفعل الهادئة التي أبداها الشارع المغربي خلال المسيرة الاحتجاجية للتنديد بالرسوم المسيئة للرسول الكريم، الا انه اعاد الحديث حول مسألة الحريات في بلاده والتي دفعت الشعوب الاوروبية ثمنا باهظا للوصول اليها.

وقال بها لـ«القدس العربي» انه اكد للدبلوماسي الدنماركي احترام الاختيار الديمقراطي وحرية التعبير والتي هي قيم انسانية، الا انه لا يمكن ان تكون وفق معايير مزدوجة والكيل بمكيالين وانه في الوقت الذي تتم به الاساءة الى النبي عليه صلى الله عليه وسلم يحذر وبشدة الاقتراب من الهولوكوست.

وترى اوساط سياسية بالمغرب أن السفير الدنماركي اجتمع مع العدالة والتنمية دون غيره ولم يجتمع مع وزارة الخارجية التي نددت بالرسوم المذكورة، لأنه حزب اسلامي بالدرجة الأولى.

وعبر عبد الله بها للسفير الدنماركي عن تخوفات حزبه والمسلمين من موجة عداء تغذي داخل المجتمع الدنماركي وهي موجة تشكل خطرا على أي تعاون مستقبلي وان هذا العداء ليس من قيم الديمقراطية اذ ان بلدا مثل النرويج التي تتقاسم مع الدنمارك نفس القيم كان احكم واعدل في التعاطي مع الاساءات الموجهة للمسلمين.

محاكمة ناشر مغربي بتهمة الاساءة للرئيس بوتفليقة

■ الرباط ـ «القدس العربي»: يمثل اليوم الثلاثاء ادريس شحتان مدير اسبوعية «المشعل» المغربية امام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء على خلفية تهمة المس بصفة علانية برئيس دولة اجنبية والذي ادانته بسببها محكمة من الدرجة الاولى وقضت بسنة سجنا موقوفة التنفيذ وغرامة مالية قدرها 100 الف درهم مغربي (11 الف دولار). وكانت الاسبوعية قد نشرت في وقت سابق من العام الماضي مقالا تضمن اساءات للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

وقال ادريس شحتان في رسالة بعثها لـ«القدس العربي» ان اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية الصحافة ستنظم اليوم وقفة تضامنية امام باب المحكمة للتعبير عن استنكارها لما وصفه بالحملة التضييقية الممارسة ضد الصحافة المستقلة وما تتعرض له من تهديدات ومتابعات ومضايقات ومحاكمات تعقبها احكام قاسية وغرامات باهظة.

الامن المغربي يضع حدا لعصابة تهريب مهاجرين افارقة

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أعلنت الادارة العامة للامن الوطني ان تفكيك شبكة جديدة مختصة في تنظيم الهجرة السرية لفائدة مواطنين من بلدان واقعة جنوب الصحراء ومن الهند وباكستان وبنغلاديش.

وأوضحت الادارة في بلاغ امس الاثنين ان هذه العملية التي أطلق عليها اسم «أخطبوط 2» هي استكمال للتحقيقات التي تمت في اطار العملية الاولى «أخطبوط 1» التي قامت بها المصلحة ذاتها في بداية شهر فبراير الجاري والتي اسفرت عن توقيف70 شخصا وتقديمهم للعدالة.

وأضاف البلاغ أن التحقيقات التي تم القيام بها أظهرت أن زعيم هذه الشبكة، وهو من جنسية بنغالية يطلق عليه لقب «كينغ» بالنظر الى أنه كان محور عملية كبيرة لتهريب الاشخاص مع التوفر على بينات ايواء واستقبال منظمة ومتداخلة مع الأوساط الامنية والادارية لبلدان العبور وان دليل هاتفه يحمل على ما لا يقل عن 495 رقما هاتفيا مع المفاتيح الرقمية لعدة بلدان من اسيا وافريقيا وأوروبا.

وصادرت الشرطة سندات لتحويل الأموال بقيمة خمسة ملايين درهم (440 الف دولار) سلمت للقضاء لابراز مدى خطورة هذا التنظيم الذي كان يتحرك وفق دائرة مالية جد معقدة من أجل امداد فروعه في المغرب والسينغال وموريتانيا والجزائر ومالي وببلدان الخليج. وبعد اختيارهم في البلدان التي يردون منها، فان المرشحين للهجرة السرية كان يتم نقلهم الى المغرب سواء بكيفية مباشرة عبر دبي أو بطريقة غير مباشرة برا عبر موريتانيا والجزائر بعد توقفات بكل من السينغال ومالي.

وذكر المصدر ذاته أن الشبكة التي تتوفر على فروع لها في بلدان العبور كانت تعمل بمساعدة أشخاص آخرين متورطين معها من أجل الحصول على تأشيرات الدخول الفردية او الجماعية الخاصة بالمرشحين الذين كانت تتكفل بهم.

وتم في اطار هذه العملية اعتقال اربعة بنغاليين وغيني واحد ، وموريتانيين اثنين وغاني واحد وباكستاني. ويمثل الأربعة الأخيرين فروع هذه الشبكة في كل من باكستان وموريتانيا وغانا.

ليبيا تشدد اجراءاتها على الحدود مع مصر خوفاً من انتقال انفلونزا الطيور اليها

■ طرابلس ـ يو بي أي: اتخذت السلطات الليبية اجراءات مشددة واحتياطات وقائية في نقطة أمساعد على الحدود مع مصر في أعقاب الاعلان عن اكتشاف حالات اصابة بين الدواجن في عدد من المحافظات المصرية.

وتابعت اللجنة الليبية المكلفة بمكافحة انفلونزا الطيور خلال اجتماع عقدته امس الاثنين هذه الاجراءات، فيما جدد مسؤول ليبي التأكيد على خلو بلاده من المرض.

وخلال اجتماع اللجنة، شدد المفتش العام لقطاع الصحة في الحكومة الليبية الحبيب تامر على استمرار التأكد من جاهزية المعامل الليبية والموقف الدوائي والمستلزمات الطبية التي تم الحصول عليها من الخارج.

وأثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها الجهات المختصة بمنطقة طبرق (1200 كلم شرق طرابلس) في هذا الخصوص ومتابعتها لاخر التطورات المتعلقة بالمرض في مصر.

وعلى الرغم من الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها ليبيا في هذا الخصوص وتأكيدها على خلوها من هذا المرض في أراضيها، الا أن أسعار لحوم الدواجن ومشتقاتها سجلت انخفاضا ملحوظا تجاوزت نسبته الـ60 في المئة مقارنة بما كان سائدا قبل ظهور انفلونزا الطيور في عدد من دول العالم.

وفي المقابل، شهدت أسواق المواشي ارتفاعا ملحوظا، إذ ارتفعت أسعار لحومها واسعار الاسماك.

وعلى الرغم من تأكيدات الاجهزة الطبية البيطرية الليبية بأن التحاليل المخبرية التى أجرتها على عينات من الطيور أثبتت خلو ليبيا من هذا المرض وعدم تسجيل أية حالة في حظائر الدواجن الا أن عزوف العدد الاكبر من الليبيين عن تناول لحوم الدواجن كان سببا مباشرا في انخفاض اسعارها الى هذه النسبة.

وكانت اللجنة الوطنية لمكافحة مرض انفلونزا الطيور التي شكلتها الحكومة الليبية مؤخرا لمتابعة هذا المرض اشارت في بيان لها مؤخرا الى أن التحاليل التي أجرتها على عينات من الطيور المهاجرة وفي المزارع الخاصة بتربية الدواجن بأنه لم يثبت معمليا اصابتها بفيروس مرض انفلونزا الطيور.

وتحاول الاجهزة الليبية المكلفة بمتابعة ذلك طمأنة الليبيين بأنها تراقب هذا المرض عن كثب وتقوم بمراقبة ومتابعة كافة المزارع والطيور المهاجرة.

وفيما تؤكد هذه الاجهزة بأنها اتخذت اجراءات احترازية لمواجهة أي طارئ، فأنها تشير في برامجها المختلفة إلى سلامة استعمال واستهلاك البيض ولحوم الطيور اذا ما تم طهيها بالصورة العادية.